

الآثار المترتبة عن التغير في أسعار البترول في الأسواق الدولية على التنوع الاقتصادي
في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1995-2018

**The effects of change in oil prices on international
markets on economic diversification in Algeria -
Econometric study for the period 1995-2018**

د. حمة عمير

جامعة العربي التبسي - الجزائر-

hamma.amieur@univ-tebessa.dz

* د. رحال مراد

جامعة العربي التبسي - الجزائر-

mourad.rahall@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2020/04/05

تاريخ القبول: 2020/04/02

تاريخ الاستلام: 2020/01/20

ملخص: تتناول هذه الدراسة بالتحليل والقياس الأثر المترتب للتغير في أسعار البترول في الأسواق الدولية على تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماده الكبير على قطاع المحروقات كعمول رئيسي له، وبحكم ثبات كمية الإنتاج من النفط في الجزائر على القصير والمتوسط فإن العامل المؤثر في حجم الإيرادات النفطية يتمثل أساسا في أسعار البترول التي تتغير باستمرار، وهو ما يؤثر في الأجل القصير على النمو في الطاعات الاقتصادية، فمن خلال دراسة قياسية ضمت بعض البيانات الإحصائية عن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2018)، بينت النتائج التي تم التوصل إليها وجود تأثير مباشر للتغير في أسعار البترول على مؤشر التنوع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذج VAR.

تصنيف JEL: C50, E60

Abstract: This study, examines and analyzes the impact of the change in oil prices on international markets on achieving economic diversification in Algeria, where the Algerian economy is characterized by its heavy dependence on the hydrocarbon sector as its main financier, and by virtue of the stability of the amount of oil production in Algeria in the short and medium term. The factor affecting the size of Oil revenues mainly represent oil prices that are constantly changing, which in the short term affects growth in economic sectors. Through a standardized study that included some statistical data on the Algerian economy during the period (1995-2018), the results that were It is known that there is a direct impact of the change in oil prices on the economic diversification index.

Keywords: oil prices, economic diversification, Algerian economy, VAR model.

Jel Classification Codes: C50, E60

أ. -تمهيد:

يمثل التنوع الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان مستواها الاقتصادي، فقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي على بحث استراتيجيات التنوع الاقتصادي، بهدف تحديد العوامل المؤثرة فيه، وتعتبر الصادرات النفطية أحد أهم تلك العوامل خاصة في الدول التي تعتمد على البترول كممول أساسي لاقتصاداتها.

إن الجزائر وكغيرها من الدول البترولية تسعى لتنوع مصادر نمو اقتصادها، لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال تبنيها نهاية ثمانينات القرن الماضي برامج للتثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، امتدت إلى سنة 1998، فاتبعت سياسة مالية انكماشية تركز على تخفيض الإنفاق العمومي، وخلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة تم تسجيل عودة أسعار المحروقات للارتفاع، مما أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها من أجل بعث سياسة مالية تنموية، من خلال إقرار برامج متعددة لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، تعتمد على التوسع الكبير في حجم الإنفاق العام، وهي البرامج التي رصد إليها موارد مالية ضخمة، بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع مؤشرات التنمية الاقتصادية.

أولاً: إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق تتضح أهمية قياس وتحليل أثر تلك التقلبات في أسعار على مؤشر التنوع في الاقتصاد الجزائري، وعليه تبرز إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير التغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية على التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تنفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تعمل هذه الدراسة على الإجابة عليها، وهي:

- هل هناك تأثير للتغير في أسعار البترول على التنوع الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟
- ما مدى تأثير في أسعار البترول على التنوع الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير؟
- ماهي اتجاهات العلاقة السببية بين متغيري أسعار البترول ومؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

يتم من خلال هذه الدراسة اختبار فرضيات التالية:

- الزيادة في أسعار البترول في الأسواق الدولية تساعد بشكل إيجابي وفعال في الرفع من مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر؛
- هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين متغيري أسعار البترول ومؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحليل واقع السوق الدولية للمحروقات ومكانة الجزائر فيه، وعرض واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر؛
- قياس وتحليل تأثير التغير في أسعار البترول على مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر؛
- استخلاص بعض النتائج والاقتراحات التي من شأنها الاستفادة من الطفرات في أسعار البترول في تحسين مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية قياس وتحليل العلاقة بين أسعار البترول والتنوع الاقتصادي في الجزائر، في أن هذه الأخيرة وكغيرها من الدول النامية، بحاجة ماسة إلى الدراسات التطبيقية المختلفة، التي تسهم في الكشف عن المتغيرات التي تدفع عجلة التنمية، وفهم الأثر من الاعتماد المفرط عن الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات، خاصة في ظل التغيرات المستمرة في أسعار البترول والتي يكون عاملاً دافعاً لتركيز الجهود على تنوع الاقتصاد الجزائري، وعدم تركه مرهون بما يحدث في الأسواق الدولية من صدمات وصدمات عكسية.

خامساً: منهج وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الأسس والمفاهيم المتعلقة بعناصر الدراسة المتمثلة في أسعار النفط والتنوع الاقتصادي، وشرح وتفسير تطور مؤشرات هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، كما تم استخدام المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي يحدد أثر التغير في أسعار النفط على التنوع الاقتصادي، باستعمال بيانات إحصائية من مصادر وطنية مختلفة، عن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2018، وبالإستعانة ببرمجية (Eviews 10).

سادساً: حدود الدراسة:

يتحدد نطاق هذه الدراسة بما يلي:

- الحدود المكانية: يتم معالجة إشكالية البحث لهذه الدراسة بالنسبة للجزائر، لأن نتائج مثل هذه الدراسات تتباين من بلد إلى آخر، ويعود ذلك أساساً إلى اختلاف حجم ونوع النظم والسياسات الاقتصادية السائدة؛
- الحدود الزمانية: تغطي في هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018.

سابعاً: الهيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور متسلسلة على النحو التالي:

- المحور الأول: يتناول مفاهيم حول اقتصاديات البترول والتنوع الاقتصادي والعلاقة بينهما؛
 - المحور الثاني: خصص تحليل تطورات مؤشرات أسعار البترول والتنوع الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
 - المحور الثالث: يتضمن الدراسة التطبيقية لأثر التغير في أسعار البترول على التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- المحور الأول: مفاهيم حول اقتصاديات البترول والتنوع الاقتصادي والعلاقة بينهما

أولاً: مفاهيم أساسية حول اقتصاديات البترول

ان اول اكتشاف للبترول كان سنة 1856 في "فلادلفيا" الأمريكية، وتم استغلاله كمصدر للطاقة في الربع الأول للقرن العشرين (على لطفي، 2010)، أما في الجزائر فقد اكتشف البترول في منطقة حاسي مسعود سنة 1956 من طرف المستعمر الفرنسي. و بلغ الاحتياطي العالمي من البترول سنة 2018 حوالي 1248.1 مليار برميل منها 712.3 مليار للدول العربية، كمل بلغ الإنتاج الفعلي للدول العربية حوال 29.2 مليون برميل يوميا سنة 2018، في حين بلغ اجمالي الطلب على البترول 102 مليون برميل يوميا سنة 2019 كانت حصة منظمة أوبك فيه حوالي 34 بالمائة (أوبك، 2019)

لقد ساهمت هذه الكميات الضخمة من الإنتاج والاستهلاك في العالم الى تركيز الكثير من اقتصاديات الدول على صادرات البترول كمورد رئيسي لاقتصاداتها، وتعتبر الجزائر من أكثر البلدان اعتمادا على هذا المورد في الصادرات حيث يمثل حوالي 96 بالمائة من إجمالي الصادرات.

وهناك أكثر من 500 نوع من خامات النفط حسب مكوناته، لكن أهم أنواعه هي خام "برنت" (سبي هيد الاسم نسبة الى الطبقات الجيولوجية لمكونة له) وخام غرب تكساس، وخام أرجيوس، ولكل من هذه الخامات أسواقها وتسعيراتها الخاصة. وتتميز أسعار النفط بتقلبات كبيرة، حيث تتميز هذه لسوق بمرونة كبيرة جدا تجعل من أي مؤثر يؤدي الى تغيير في الأسعار.

يتمثل اللاعبون الرئيسيون في السوق النفطي في كل من دول منظمة أوبك وعلى رأسها السعودية، وإيران وليبيا وفنزويلا والجزائر..... والدول المصدرة للنفط خارج أوبك وعلى رأسها روسيا، بالإضافة الى الدول المستوردة للنفط خاصة الدول الآسيوية بالإضافة الى الولايات المتحدة التي تحولت من مستورد الى مصدر للبترول، ولا يقتصر تسعير النفط على عملي العرض والطلب، بل هناك عوامل غير اقتصادية، تتحلل خاصة بالعوامل الجيوسياسية (الجنابي، حسين، 2010)

منظمة البلدان المصدرة للنفط: تأسست يوم 14 سبتمبر 1960 ببغداد بمبادرة من خمس دول (العراق، الكويت، السعودية، إيران، فنزويلا) هدفت الى حماية مصالح هذه البلدان في السوق الدولية، وكانت أهم الأهداف المعلنة لها هي تعاون أعضائها في مختلف القضايا الاقتصادية وخاصة في مجال الصناعة البترولية، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الصناعة البترولية، وتوحيد الجهود لوصول البترول لمستهلكيه وفق شروط عادلة. ثم توسعت المنظمة لتصبح مكونة من 13 عضوا سنة 1971، واستقر عدد الأعضاء في 11 عضوا سنة 2008 مع انسحاب كل من سنغافورة والغابون (Bassam fattouh, lavanm abadeva, 2013)

لقد كانت في كل مرة تعتمد هذه البلدان الى الاتفاق على تخفيض الإنتاج من أجل الحد من التراجع المستمر في الأسعار، وبحكم سيطرتها على حوالي 40% من السوق الدولية كان لها دائما القدرة على التأثير على المعروض، وبالتالي التأثير على الأسعار، كما أنها لجأت في الكثير من المرات الى محاولة الاتفاق مع البلدان خارج المنظمة لتحديد حصص كل دولة من الإنتاج خارجة الاتفاق مع روسيا باعتبارها أكبر مصدر خارج OPEC .

ثانيا: مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي:

يشكل التنوع الاقتصادي أحد أهم التحديات التي تواجهها اقتصاديات الكثير من دول العالم، خاصة منها البلدان التي يرتكز اقتصادها بمورد واحد كالمحروقات مثلا، حيث تعمل هذه البلدان على معالجة الاختلالات في اقتصاداتها، حيث تعبر تنوع الاقتصاد من بين المخارج التي تعالج هذه الاختلالات.

ان بداية الاهتمام بهذا المصطلح كان في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية في فترة ما بين الحربين العالميتين، بسبب تراجع العائدات المالية بفعل تراجع أسعار المواد الأولية التي كانت تشكل نسبة كبيرة من العائدات المالية لهذه البلدان.

يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، و زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية)، كما يعني التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في الإمكانيات الذاتية قادرة على

توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، حيث يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتماد المستمر على الخارج.

كما يشير التنوع إلى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تكون معرضة للتقلبات في الأسعار أو الكميات في الأسواق العالمية (مارتين، 2013)، مثلما يحدث في السوق الدولية للبرترول، ما يطلق عليه الصدمات العكسية.

يعني التنوع الاقتصادي للدول النفطية استخدام العوائد المالية الضخمة لبناء قاعدة إنتاجية مستدامة خارج قطاع المحروقات، تؤدي إلى إقامة صناعة ثقيلة موجهة للتصدير تؤدي لزيادة جلب العملة الأجنبية، يرافقها إقامة البنية التحتية، مع زيادة استيعاب اليد العاملة، مما يؤدي إلى الحد من الاعتماد على القطاع العام في التوظيف والتقليل من الضغط على الموازنة العامة للدولة (الجبوري، 2016).

عموماً يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصاد على قطاع مسيطر سواء على الناتج الداخلي، أو مسيطر في مكونات الصادرات أو التوظيف، والتحول إلى اقتصاد تكون مساهمة جل القطاعات فيه متقاربة من حيث الناتج، أو الصادرات أو حتى التوظيف.

وهناك الكثير من المؤشرات التي يستدل بها على التنوع الاقتصادي، لكن أشهر هذه المؤشرات، هو مؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-hirshman index)، فقد استخدم من قبل وزارة العدل ومجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي في تحليل الآثار التنافسية لعمليات الاندماج، ويمكن استخدام مؤشر هيرفيندال لقياس تركيز صناعة أو قطاع معين (ضيف، 2015).

وقد تم استخدام هذا المؤشر لقياس تركيز الدخل (أو الثروة) في الأسر الأمريكية، وكذلك تركيز السوق، أي درجة تركيز إنتاج الشركات في الأسواق المصرفية أو الصناعية، وفي تحليل عمليات التنوع الأفقي لأنها تؤثر على تركيز السوق حيث يعتبر تركيز الشركات في السوق هو عنصر هام في هيكل السوق ومحدد للمنافسة، كما يستخدم هذا المؤشر من طرف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقياس التنوع في الصادرات لجميع دول العالم، ويعرف هذا المؤشر اختصاراً بـ (HHI) ويحسب وفق المعادلة:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث N هي عدد القطاعات أو النشاطات، و X_i مساهمة المتغير i (القطاع) في النشاط الاقتصادي، X الناتج المحلي الإجمالي PIB. تكون قيم هذا المؤشر بين القيمتين صفر وواحد، يكون الاقتصاد متنوع إذا كانت قيمته تساوي صفر، وغير متنوع إذا كانت قيمة المؤشر تساوي الواحد.

يستعمل هذا المؤشر في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل التجارة الخارجية (صادرات وواردات)، من خلال قياس تنوع الصادرات والواردات، الإيرادات الحكومية، وقياس أيضا تنوع التوظيف في القطاعات الاقتصادية، وتكوين رأس المال العامل (قروف، 2016).

ثالثا: علاقة التغير في أسعار البترول بالتنوع الاقتصادي

في دراسة (ndjambo, 2013) تناولت أثر إحدى عشر متغير على التنوع الاقتصادي من بينها أسعار البترول توصلت الى أن عدم الكفاءة في إدارة المالية العامة عامل مثبط لعملية تنوع الاقتصاد، وان التوسع في الانفاق العمومي دون مرافقته بعوامل أخرى يكون أثره سلبيا على التنوع الاقتصادي. وأهم هذه العوامل هي الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى استقرار اقتصادي يمكن من تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية. كما توصلت الى أن الانخفاض في أسعار البترول على المدى الطويل (حالة الغابون) يشجع على التنوع الاقتصادي من خلال البحث عن مصادر جديدة لتنمية وتنوع الاقتصاد في ظل عدم كفاية الموارد المتأتية من الصادرات البترولية.

كما يؤدي التوسع في الانفاق العمومي الذي تكون ممولا من الصادرات البترولية التي تزيد بزيادة الأسعار بحكم ثبات كمي الانتاج إلى زيادة درجة الانفتاح التجاري، بسبب زيادة درجة التنوع في الواردات، فهذا التوسع يؤدي الى التوجه نحو زيادة الاستيراد، سواء للمواد الاستهلاكية بسبب زيادة توفر السيولة لدى الأشخاص، أو من خلال استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات.

رغم أن الاعتقاد السائد أن الانفاق العمومي في الدول البترولية -حيث تعتبر الموارد المالية المحصلة من الصادرات النفطية الممول الأول للمالية العامة للدولة- يؤدي الى تحقيق تنوع اقتصادي من خلال تحفيز النمو خارج القطاع الرائد، حيث تعتمد الحكومات الى استهداف القطاعات الأقل نموا وأقل مساهمة في الناتج، من خلال زيادة الانفاق عليها بما يسمح لها بالتوسع من خلال زيادة المشاريع القائمة، وانشاء مشاريع جديدة، أو من خلال زيادة حجم العمالة في هذه القطاعات، الا أن معظم الدراسات التطبيقية أثبتت عكس ذلك، فقد توصلت دراسة (DERMECHI, 2018) الى أن التوسع في الانفاق الحكومي يؤثر سلبا على التنوع في الصادرات، لأنه يزيد من تكلفة تمويل النفقات المحلية ويقضي على الاستثمارات الخاصة، بسبب امتصاص المالية العاملة للدولة لجزء كبير من السيولة المتوفرة في الاقتصاد.

توصلت دراسة (سبتي، بن سراج، 2017) حول دراسة أثر تدهور أسعار البترول على إجراءات التنوع في الاقتصاد الجزائري الى أن النمو في القطاعات الاقتصادية عرف تذبذبا في كل من الفلاحة والصناعة وعرف تراجعاً في الكثير من الأحيان ، ومع تراجع الإيرادات البترولية سجل تراجع كذلك في القيمة المضافة في القطاعات خارج المحروقات مما يدل على الارتباط بين هذين المتغيرين، وأن تنوع الاقتصاد يرتبط بقدرة الدولة على توجيه الاقتصاد. وأن الاقتصاد الجزائري يتمتع بمجموعة من القدرات التي يمكن أن تساهم في عملية التنوع.

ان التقلب في أسعار المواد الأولية يشكل تهديدا لمكونات المالية العامة في الدول الريعانية، حيث وجب التخلص من خطر ما سمي بنقمة الموارد الطبيعية، وأن تنوع الاقتصاد يبقى السبيل الوحيد للتحقق من التبعية للتغير في أسعار المواد الأولية الطبيعية عن طريق استغلال فترات الارتفاع في الأسعار في تشجيع تنوع الإنتاج، وتعزيز إجراءات الوقاية من التقلبات في الأسعار، والتحوط من الصدمات في الأسواق الدولية، وان الاستثمار في

الجانب المعرفي واقتصاد المعرفة المدعوم بالوفورات المالية المتأتية من الصادرات من الموارد الطبيعية يمكن من تعزيز الاقتصاد الحقيقي (مدوري، 2018).

المحور الثاني: تحليل تطورات مؤشرات أسعار البترول والتنوع الاقتصادي في الجزائر
أولا: تطور أسعار البترول خلال الفترة (1995-2018):

تبيع الجزائر نفطها في الأسواق الدولية، حيث يتم تسعييره وفق سعر "خام برنت" الذي يعتبر من أجود أنواع البترول في العالم، والذي يعتبر سعر مرجعي لثلاثي الإنتاج العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والافريقية. بلغت صادرات المحروقات الجزائرية سنة 2019 حوالي 39 مليار دولار. ويمثل الشكل الموالي تطور أسعار البترول خلال الفترة 1995-2018 بالدولار الأمريكي.

الشكل 1 : تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة (1995-2018)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، متاح على الموقع:
<http://oapceorg.org/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>

نلاحظ من المنحنى الاستمرار في الارتفاع في أسعار البترول خلال الفترة 1995-2008 حيث انتقل السعر من 17.423 دولار للبرميل الى 98.6 دولار للبرميل، مع تسجيل تذبذب في كميات الإنتاج خلال هذه الفترة فقد زاد من 332.8 مليون برميل سنة 1995 الى 840.9 سنة 2008 ، حيث سلنا خلال هذه الفترة موجات من الزيادة والتراجع في كمية الإنتاج فقد بلغت سنة 2007 حوال مليون و 253.9 سنة وهو أكبر حجم انتاج

وصلت اليه الجزائر مقابل متوسط سعر خلال السنة قدر ي 74.664 دولار للبرميل . ثم تراجع متوسط الأسعار سنة 2009 الى 62.163 مقابل تراجع الإنتاج الى 747.46 مليون برميل يوميا. لتتجه بعدها الأسعار في منحنى تصاعدي الى غاية سنة 2012 بمتوسط سعر 111.5 وهو أعلى متوسط سعر بيع بيه البترول الجزائري. قد قابل ذلك تراجع مستمر في حجم الإنتاج الى غاية سنة 2014 ليصل الى 483.5 ألف برميل يوميا، كما بلغت الصادرات سنة 2018 حوالي 435.4 ألف برميل يوميا و 529.8 سنة 2017 مقابل الاستمرار في الانخفاض في متوسط أسعار البترول خلال الفترة 2013-2018 فقد تراجعت من 109.441 دولار للبرميل الى 44.2 سنة 2016، ورغم تجسن نسبي في بعض الفترات للأسعار ، الا أن الاتجاه العام للأسعار الدولية للبترول دائما تكون نحو الانخفاض.

من خلال ما سبق نسجل مجموعة من الملاحظات أهمها أن سوق المحروقات يتميز بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار ، فبسبب عوامل أكثرها تكون غير اقتصادية يتغير سعر البترول باستمرار، وعليه فإن الاقتصاد الذي يخطط على أساس أسعار البترول يكون مرهونا بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية في تنفيذ هذه الخطط، ونقصد هنا بالتخطيط على أساس أسعار البترول السعر المرجعي لبرميل البترول التي تعتمد الدولة في الميزانية العامة، ومعلوم أن الجزائر تعتمد سعر 50 دولار للبرميل كسعر مرجعي، وأن أي فائض يوجه الى صندوق ضبط الإيرادات الذي تم استنزافه كاملا في نهاية 2016 بسبب تراجع الحاد في أسعار البترول، حيث يمول هذه الصندوق كذلك العجز في الميزانية العامة.

نلاحظ أن الجزائر تواجه معضلة مزدوجة متمثلة في تراجع مستمر في أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 وهذا أمر خارج عن نطاقها ومرتبطة بالأسواق الدولية، ولكن سعت الجزائر من خلال منظمة الأوبك الى الحد من الانتاج من خلال الاتفاق المبرم بين أعضاء الأوبك وأعضاء خارج الأوبك، لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا لعدة عوامل أهمها عدم التزام الدول بحصص التخفيض المتفق عليها، ودخول الإنتاج الأمريكي ليغطي هذا التخفيض. بالإضافة الى معضلة تراجع حجم الصادرات من المحروقات في الجزائر (بترول وغاز) وهذا بسبب تراجع قدرات الإنتاج المحلية، ومغادرة الكثير من الشركات العاملة في قطاع الطاقة وانسحابها من الاستثمار في الجزائر بسبب كون الاقتصاد الجزائري غير مشجع للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة الى عوامل أمنية تمثلت في الأثر الكبير الذي خلفته حادثة "تقنتورين"، هذا بالإضافة الى الزيادة الكبيرة في الاستهلاك المحلي للموارد الطاقوية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الإنتاج.

ثانيا: تطور مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018):

يتم قياس التنوع الاقتصادي في هذه الدراسة من خلال قياس التنوع في الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة 1995-2018، حيث يتم أخذ القيم المضافة في القطاعات الاقتصادية التالية (الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، قطاع المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة والخدمات)، التي رمز لها في مؤشر هيرفندال-هيرشمان ب X_i وعدد القطاعات N وهي 6 قطاعات رئيسية، ويتم بذلك حساب مؤشر التنوع الناتج باعتباره أهم مؤشر دال على التنوع لأي اقتصاد، ويمثل الشكل الموالي قيم هذا المؤشر في الجزائر.

الشكل 2 : قيم مؤشر تنوع الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الجزائرية، متاح على الموقع:

- <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/PIB2018.pdf>

يمثل الشكل السابق رادار التنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل نصف قطر الدائرة قيم مؤشر التنوع التي تكون محصورة بين القيمتين صفر وواحد، أما محيط الدائرة فهو يمثل سنوات الدراسة، وكلما اقترب البيان من المركز أي القيمة صفر دل ذلك على تنوع أكثر؛ ففي هذا المنحنى نلاحظ أن قيم مؤشر التنوع في الجزائر أنه كان سنة 1995 يقدر ب حوالي 0.1255 ليستمر في الارتفاع الى غاية سنة 2008 بقيمة 0.3344، ثم يأخذ اتجاه تنازلي الى غاية سنة 2018 ب 0.0818. كما لم تتجاوز قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة قيمة 0.3، وهو دليل على تنوع نسبي في الناتج الداخلي الخام.

من خلال قيم المؤشر نلاحظ انها ترتفع (زيادة قيمة المؤشر دليل على تراجع في التنوع) خلال السنوات 2000 و 2005 و 2010 التي شهدت فيها الجزائر بداية مشاريع تنمية برنامج الإنعاش الاقتصادي بحجم انفاق قدر خلال فترة البرنامج (2000-2004) ب 16 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) باعتمادات قدرت ب 130 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) الذي رصد له 286 مليار دولار.

كما نسجل من خلال تحليل تراجع قيمة المؤشر (زيادة درجة التنوع) أنها تتوافق مع سنوات سجلت فيها الجزائر معدلا نمو في قطاعات معينة، مثلما حدث سنة 2002 حيث سجلت الجزائر معدل نمو في قطاع الفلاحة بلغ حوال 19% مقابل تراجع النمو في قطاع المحروقات ب -1.9% حيث أدت هذه المؤشرات الى تراجع قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي ال 0.1889

كذلك نلاحظ أنه بداية من سنة 2014 الى غاية 2018 ن سجل استمرار في تراجع قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي (زيادة في درجة التنوع) وهذا مرده الى تسجيل الجزائر تراجع كبير في العائدات البترولية بسبب انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية بداية من السداسي الثاني لسنة 2014، حيث أثر ذلك على المالية العامة للدولة ووقع شح كبير في الموارد المالية جعلها تتخلى على الكثير من البرامج الانفاقية.

لقد كانت التغيرات المستمرة في مؤشر التنوع الاقتصادي سواء بالزيادة أو بالنقصان نتيجة لظروف طبيعية واقتصادية معينة، ولم تكن نتيجة لسياسة اقتصادية هادفة الى تحقيق تغيير في بنية الاقتصاد الجزائري، فالمكاسب التي تم تحقيقها كانت نتيجة لهذه الظروف، ويمكن ان نزول في أي لحظة اذا تغيرت هذه الظروف.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر أسعار البترول على التنوع الاقتصادي في الجزائر
في هذا الجزء من البحث يتم التحليل القياسي لأثر التغير في أسعار البترول على التنوع الاقتصادي، من خلال اجراء جملة من الاختبارات لهذا الأثر في الأجلين الطويل والقصير موضحة في النقاط الموالية.
أولاً: وصف بيانات ومتغيرات نموذج الدراسة:

تغطي هذه الدراسة بيانات سنوية تغطي الفترة الزمنية (1995-2018)، وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من منشورات اليكترونية للديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، واشتمل نموذج الدراسة على متغيرين هما:

- مؤشر التنوع الاقتصادي ونرمز له بالرمز (HHI) هو أحد المؤشرات الاقتصادية التي تدل على بنية الاقتصاد الوطني ومكونات الناتج الداخلي الخام باعتباره أهم مؤشر لتنوع الاقتصاد، ويتم قياسه بمؤشر هيرفندال-هيرشمان الذي سبق ذكره.

- أسعار البترول ونرمز له بالرمز: (PP) وهو عبارة عن المتوسط السنوي للسعر البترول الجزائري (خام برنت) وتقدر قيمة أسعار البترول بالدولار الأمريكي.

ثانياً: دراسة استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة:

يتم دراسة استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة باستخدام اختبار ديكي-فولر المطور (ADF)، لاختبار وجود جذور وحيدة في السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، ونتائج هذا الاختبار عند المستوى لهذه المتغيرات موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1 : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
		At Level		At First Difference	
		PP	HHI	PP	HHI
With Constant	t-Statistic	-1.490654	-1.405239	-4.110043	-5.314495
	Prob.	0.5203	0.5619	0.0047***	0.0003***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.484461	-2.165851	-4.062769	-5.180453
	Prob.	0.8053	0.4849	0.0216**	0.0021***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.26213	-1.554283	-4.160589	-5.140527
	Prob.	0.5806	0.1107	0.0002***	0.0000***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، إذ أن القيم الاحتمالية للمتغيرين في النماذج الثلاث أكبر من مستوى معنوية 5%. وبعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت ساكنة ومستقرة عند درجة معنوية 5%، وعليه نستنتج أن السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من الدرجة الأولى (1)، وهو ما يشير إلى امكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين هذين المتغيرين.

ثالثاً: تحديد درجة تأخير المسار (VAR)

في هذا الاختبار يتم تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وفق المعايير المختلفة، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول 2 : تحديد درجة تأخير المسار (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: HHI PP						
Exogenous variables: C						
Date: 03/01/20 Time: 22:19						
Sample: 1995 2018						
Included observations: 20						
Lag	gL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-74.59315	NA	7.269790	7.659315	7.758888	7.678752
1	-42.96239	53.77229*	0.460725*	4.896239*	5.194958*	4.954552*
2	-41.27337	2.533520	0.590512	5.127337	5.625203	5.224526
3	-39.11562	2.805076	0.739030	5.311562	6.008575	5.447626
4	-35.13215	4.381813	0.799525	5.313215	6.209374	5.488155
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن درجة التأخير المثلى للمسار (VAR) وفقاً لجميع المعايير هي الواحد أي أن (P=1).

رابعاً: اختبار التكامل المشترك:

يتم إجراء اختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار البترول والتنوع الاقتصادي، بالاعتماد على اختبار جوهانسون للتكامل مشترك، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 3 : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 03/01/20 Time: 23:00				
Sample (adjusted): 1997 2018				
Included observations: 22 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: HHI PP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.152207	5.159075	15.49471	0.7917
At most 1	0.067032	1.526452	3.841466	0.2166
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-value				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

يتبين من خلال الجدول رقم (3) أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر اقل من القيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 5%، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.7917 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة، أي عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في الأجل الطويل، وبالتالي يتم اللجوء الى بحث العلاقة الحركية بين المتغيرين في الأجل القصير باستخدام اختبار غرانجر للسببية ومنهجية متجه الانحدار الذاتي (VAR).

خامسا: اختبار السببية:

يتم الاستعانة باختبار غرينجر للسببية لاختبار وجود العلاقة بين المتغيرين وتحديد اتجاه هذه العلاقة ان وجدت، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار السببية

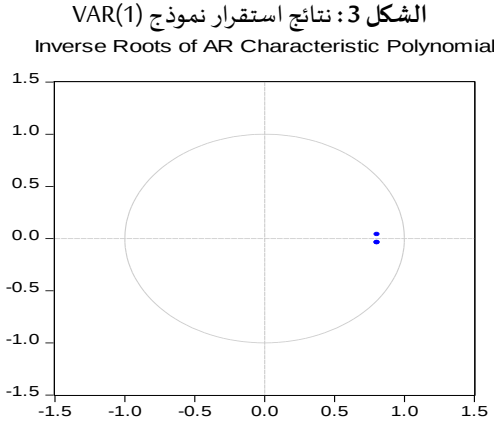
Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 03/01/20 Time: 01:16			
Sample: 1995 2018			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPP does not Granger Cause DHHI	22	2.47744	0.1320
DHHI does not Granger Cause DPP		0.03404	0.8556

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

يتضح من خلال الجدول رقم (4) عدم وجود علاقات سببية في الاتجاهين بين المتغيرات، حيث أن القيم الاحتمالية العلاقة السببية في الاتجاهين أكبر من مستوى معنوية 5%.

سادسا: دراسة استقراره نموذج VAR(1):

لفحص مدى استقرارية النموذج تم توظيف اختبار الجذور المقلوبة ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل الموالي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) ان النقاط الممثلة للجذور المقلوبة تقع داخل الدائرة، وعليه يعتبر

نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1) مستقرا.

سابعا: دراسة استقراره وصلاحيه نموذج VAR(1):

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

وتم الاعتماد على اختبار (LM Test) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي معادلات نموذج

شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)، والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول 5: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 03/01/20 Time: 22:44						
Sample: 1995 2018						
Included observations: 23						
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	2.738461	4	0.6025	0.691764	(4, 34.0)	0.6028
2	2.206154	4	0.6979	0.553027	(4, 34.0)	0.6981
3	8.004608	4	0.0914	2.184235	(4, 34.0)	0.0917
4	7.576807	4	0.1084	2.054437	(4, 34.0)	0.1087

5	1.040360	4	0.9036	0.256451	(4, 34.0)	0.9037
6	10.10394	4	0.0387	2.844695	(4, 34.0)	0.0389
7	1.068875	4	0.8992	0.263588	(4, 34.0)	0.8993
8	2.451831	4	0.6533	0.616796	(4, 34.0)	0.6535
9	3.509307	4	0.4765	0.896451	(4, 34.0)	0.4768
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (5) ان القيم الاحتمالية (Prob) أكبر من مستوى المعنوية 5%،

وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2- اختبار ثبات تباينات الأخطاء

نتائج اختبار ثبات تباينات بواقي النموذج المقدر موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 6 : نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Date : 03/01/20 Time : 22:51		
Sample : 1995 2018		
Included observations : 23		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
15.08656	12	0.2367

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

ويتضح من نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء في نموذج VAR(1) الواردة في الجدول رقم (6)، ان

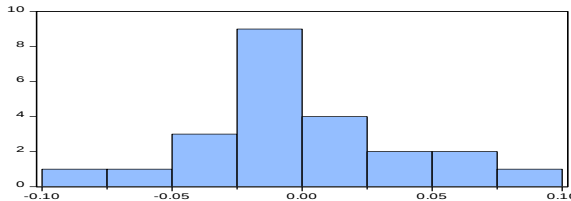
القيمة الاحتمالية الإحصائية (Chi-sq) تساوي (Prob=0.2367) وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء.

3- التوزيع الطبيعي للأخطاء:

ولدراسة التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1) يتم الاعتماد على اختبار

الشكل 4: اختبار التوزيع الطبيعي

(Jarque-Bera)



Series: RESID01	
Sample 1995 2018	
Observations 23	
Mean	2.41e-18
Median	-0.005826
Maximum	0.079077
Minimum	-0.099440
Std. Dev.	0.041286
Skewness	0.025722
Kurtosis	3.244400
Jarque-Bera	0.059779
Probability	0.970553

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) ان القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) تساوي (Prob=0.9705) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%, وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

ثامنا: نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)

بعد تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)، تم الحصول على النتائج المبينة لأثر اسعار البترول على التنوع الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول 7 : نتائج تقدير نموذج VAR(1)

System : UNTITLED				
Estimation Method : Least Squares				
Date: 03/01/20 Time : 22:57				
Sample: 1996 2018				
Included observations : 23				
Total system (balanced) observations 46				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.764785	0.113586	6.733105	0.0000
C(2)	-0.000626	0.000284	-2.202746	0.0334
C(3)	0.076897	0.034938	2.200930	0.0336
Determinant residual covariance		0.212596		
Equation : $HHI1 = C(1)*HHI(-1) + C(2)*PP(-1) + C(3)$				
Observations: 23				
R-squared	0.758841	Mean dependent var		0.218139
Adjusted R-squared	0.734726	S.D. dependent var		0.084072
S.E. of regression	0.043301	Sum squared resid		0.037500
Durbin-Watson stat	2.043497			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

ومن نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)، نلاحظ ما يلي:

- معنوية المعلمة السابقة لمتغير التنوع الاقتصادي (فترة إبطاء أولى ((HHI(-1))), وكذلك معنوية القيم السابقة لمتغير أسعار البترول (فترة إبطاء أولى ((PP(-1))) والثابت؛
- نلاحظ ان قيمة معامل التحديد مقبولة مما يدل على أن أسعار البترول والقيم المتأخرة بفترة واحدة للتنوع الاقتصادي يفسر التنوع الاقتصادي للسنة الحالية بحوالي 75,88%, والباقي راجع للأخطاء او الى متغيرات اخرى لم تدرج في النموذج؛

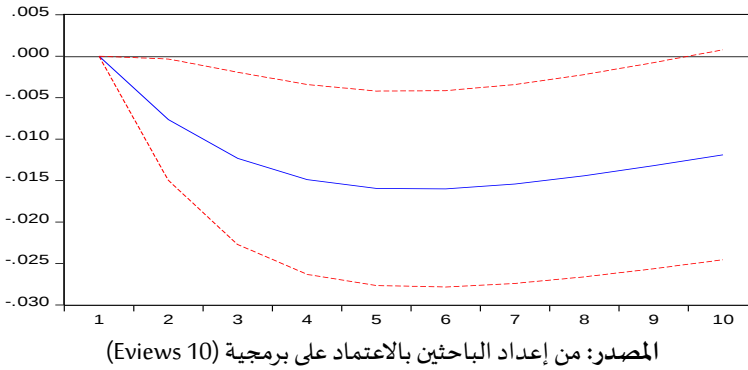
- نلاحظ ان مرونة $HHI(-1)$ جاءت معنوية وبإشارة موجبة، اي ان هناك علاقة طردية بين مؤشر التنوع الاقتصادي الحالي وبين الابطاء بفترة واحدة للمتغير ذاته، حيث ان زيادة لمؤشر التنوع الاقتصادي المبطئ بفترة واحدة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة مؤشر التنوع الاقتصادي للسنة الحالية بنسبة 0.76%؛

- نلاحظ مرونة $PP(-1)$ جاءت معنوية وبإشارة سالبة، اي ان هناك علاقة عكسية بين مؤشر التنوع الاقتصادي الحالي وبين الابطاء بفترة واحدة لأسعار البترول، حيث ان زيادة أسعار البترول خلال فترة سابقة واحدة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنوع الاقتصادي للسنة الحالية بنسبة 0.000625%.

تاسعا: تحليل دوال الاستجابة:

يبين الشكل رقم(3) مدى استجابة متغير التابع وهو التنوع الاقتصادي جراء حدوث صدمة في المتغير المستقل أسعار البترول، ويتضح انه في حال حدوث صدمة في أسعار البترول يترتب عنه انخفاض مستمر في مؤشر التنوع الاقتصادي لمدة ستة سنوات، ثم يعود لتزايد تدريجيا و ببطئ بداية من السنة السابعة.

الشكل 5: نتائج دوال الاستجابة
Response of HHI to PP Innovation
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



عاشرا: تحليل مكونات التباين

نتائج اختبار تحليل مكونات التباين بالنسبة لمتغير التنوع الاقتصادي، وفق الجدول الموالي:

الجدول 8: نتائج تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of HHI:			
Period	S.E.	HHI	PP
1	0.043301	100.0000	0.000000
2	0.050853	97.73111	2.268892
3	0.053917	92.74980	7.250199
4	0.056101	86.26769	13.73231

5	0.058342	79.83046	20.16954
6	0.060719	74.42595	25.57405
7	0.063079	70.32799	29.67201
8	0.065265	67.39657	32.60343
9	0.067183	65.36467	34.63533
10	0.068797	63.97909	36.02091

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية (Eviews 10)

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين بالنسبة لمتغير التنوع الاقتصادي أن 100% من أخطاء التباين خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، بينما 98% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير أسعار البترول يفسر حوالي 2% من أخطاء التباين، ثم استمرار تزايد القدرة التفسيرية لمتغير أسعار البترول، مقابل تراجع القدرة التفسيرية لمتغير التنوع الاقتصادي، وفي الفترة العاشرة نجد أن نحو 64% من أخطاء التباين تعزى لمتغير التنوع الاقتصادي نفسه، فيما يفسر متغير أسعار البترول حوالي 36% من أخطاء التباين.

II. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر أسعار البترول على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2018، تم خلالها التوصل إلى جملة من النتائج، نوردتها فيما يلي:

- أثبت اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري أسعار البترول ومؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يشير إلى عدم تأثير التغير في أسعار البترول على للتنوع الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؛
- تشير نتائج اختبار العلاقة السببية إلى عدم وجود علاقات تبادلية في أي من الاتجاهين بين متغيري مؤشر التنوع الاقتصادي وأسعار البترول، حيث أن القيم الاحتمالية العلاقة السببية في الاتجاهين أكبر من مستوى معنوية 5%.
- بين تقدير معادلة التنوع الاقتصادي في الأجل القصير بين أن هناك تأثير إيجابي هام لمؤشر التنوع الاقتصادي للسنة السابقة على المؤشر نفسه للسنة الحالية، حيث أن زيادة مؤشر التنوع الاقتصادي المبطن بفترة واحدة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة مؤشر التنوع الاقتصادي للسنة الحالية بنسبة 0.76%؛
- تقدير معادلة التنوع الاقتصادي في الأجل القصير بين أن هناك تأثير سلبي ومعنوي لأسعار البترول للسنة السابقة على المؤشر التنوع الاقتصادي للسنة الحالية، لكن بنسبة ضعيفة جدا تكاد تكون معدومة، حيث أن زيادة أسعار البترول للسنة السابقة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر التنوع الاقتصادي للسنة الحالية بنسبة 0.000626%؛

- اوضحت نتائج تحليل دوال الاستجابة انه في حال حدوث صدمة في متغير التنوع الاقتصادي جراء صدمة في متغير أسعار البترول، فإن تلك الصدمة تؤدي الى انخفاض في المتغير التابع التنوع الاقتصادي يستمر لأكثر من ستة سنوات؛

- أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين بالنسبة لمتغير التنوع الاقتصادي أن 100% من أخطاء التباين خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، بينما 98% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير أسعار البترول يفسر حوالي 2% من أخطاء التباين، ثم استمرار تزايد القدرة التفسيرية لمتغير أسعار البترول، مقابل تراجع القدرة التفسيرية لمتغير التنوع الاقتصادي، وفي الفترة العاشرة نجد أن نحو 64% من أخطاء التباين تعزى لمتغير التنوع الاقتصادي نفسه، فيما يفسر متغير أسعار البترول حوالي 36% من أخطاء التباين؛

وهذه النتائج في مجموعها تشير إلى أن التغير في أسعار البترول في الأسواق الدولية له أثر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خاصة في المدى المتوسط.

أن الزيادة في أسعار البترول يكون لها أثر سلبي على التنوع الاقتصادي، كما أن تراجع هذه الأسعار له أثر ايجابي على التنوع الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك من خلال الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، فالجميع (أفراد، وحكومة، صانعي السياسات....) يميلون في العادة الى أسهل الطرق في تسيير الاقتصاد، ففي حالات توفر موارد مالية إضافية محصل عليها نتيجة زيادة أسعار البترول يميلون الى التوسع في الانفاق الاستهلاكي دون خلق نشاطات إنتاجية جديدة، في المقابل فإن أي تراجع في محصلة الجباية البترولية بسبب تراجع أسعار البترول سوف يدفع الجميع الى البحث عن موارد جديدة خاصة في النشاطات الإنتاجية، وكل توسع في النشاط الإنتاجي سواء فلاحي أو صناعي وحتى خدمي يؤدي الى التحسين من مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر.

وقد ورد في تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي الدولي، أن الاقتصادي الجزائري يعرف أهوارا كبيرا في الموارد، فقد قام بحساب مؤشر الاهدار في الانفاق العمومي الذي كانت قيمته كبيرة في الاقتصاد الجزائري، وسبب ذلك هو وفرة مالية كبيرة متأتية من الصادرات النفطية قابلها سوء تسيير هذه الموارد المالية، وعليه فإن الاقتصاد الريعي يكون دافعا لعدم العمل وخلق الثروة، بل بالعكس فهو يؤدي في كثير من الأحيان الى تراجع النشاطات الإنتاجية المحلية، ويزيد من الاستيراد مما يحد من نمو القطاعات المحلية وبالتالي فهو عامل مثبط للتنوع الاقتصادي.

ويمكن تدعيم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تطبيقية، بمجموعة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- تنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة ودعمها من خلال الفوائض المالية المحصل عليها من الصادرات النفطية، وتشجيع المبادرات الفردية التي تتميز بتكلفتها المنخفضة خاصة ما يتعلق باقتصاد المعرفة والتطوير التكنولوجي؛

- ترشيد النفقات العمومية، والابتعاد عن النموذج الكنزي الذي جعل النفقات في الجزائر عاملا مثبطا للنمو في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات؛

- العمل على توسيع الوعاء الضريبي وزيادة مساهمته في الميزانية العامة للدولة مما يحد من الاعتماد على الجباية البترولية، من خلال التحكم الجيد في الوعاء القائم، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الجديدة؛

- إعادة النظر في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنفقات العامة، وتوجيهها نحو تحقيق هدف تنمية اقتصادية مستدامة، بدل التركيز فقط على استخدامها في تسكين ومعالجة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الظرفية.

- تنوع الصادرات خارج المحروقات، بدعم القطاعات الهادفة للتصدير، للتحوط من مخاطر تراجع مكاسب الجزائر من النقد الأجنبي المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات؛

إن هذه الدراسة اقتصرت على بحث أثر أسعار البترول على التنوع الاقتصادي في الجزائر، ضمن الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية المقررة، وهي تعتبر لبنة لدراسات قادمة أكثر عمقا لهذا الموضوع، إذ يطرح موضوع العلاقة بين أسعار البترول والتنوع في الاقتصاد الجزائري العديد من التساؤلات كالحجم الأمثل للإنفاق العام والتدخل الحكومي في الاقتصاد، وقياس أثر أحد أو مجموع المكونات والأصناف المختلفة للنفقات العامة على التنوع الاقتصادي، وهو ما يستدعي البحث عن إجابات لهذه الإشكاليات المطروحة كأفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة.

III. قائمة المراجع:

- أوابك، (2019)، التقرير الاحصائي السنوي 2019، أوابك، الكويت.
- أوابك، (2018)، التقارير الإحصائية الشهرية (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، أوابك، الكويت.
- نبيل مخدي الجنابي، كريم سالم حسين، (2010) العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار، باستخدام التكامل المشترك وسببية غرنجر، منتدى البحث التجريبي في التجارة الدولية، العراق.
- سبتي إسماعيل، بن السراج ايمان، (2017)، أثر التدهور في أسعار النفط على إجراءات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، ص 20.
- مدوري عبد الرزاق، (2018)، أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منورة، جامعة وهران 2.
- علي لطفي (2010)، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، الطبعة 2، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، ص ز.
- لحسن دردوري، الأخضر لقليطي، (2018)، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، ص ص 82-91.
- جمال لعامرة، (2004)، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 58.
- الجبوري حامد، التنوع الاقتصادي وأهميته التنموية، شبكة النبا للمعلوماتية، مقال منشور على الموقع:

Bassam fattouh, lavanm abadeva,(2013), « OPEC : what diffirence has it made?», oxford instute
forenergy studies, P 14

<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>

-Martin Hvidt, (2013), **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, University of Southern Denmark.

paterne ndjambou, (2013), **diversification economique territoriale :enjeux, determinants, strategies, modalites, conditions et perspectives**, thèse de doctorat présentée à L'université du québec à chicoutimi, université du québec.

- ضيف أحمد، (2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 197.

- قروف محمد كريم، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9، العدد 2، 2016، جامعة غرداية، ص 640.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 2011-1962، الفصل 12، المالية العمومية، ص 211. متاح على الموقع:

- <http://www.ons.dz>

- بيانات وزارة المالية الجزائرية، متاح على الموقع:

- http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot_2018.pdf

- بيانات وزارة المالية الجزائرية، متاح على الموقع:

- <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/PIB2018.pdf>

احصائيات الأوابك من الموقع:

- <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/PIB2018.pdf>